



## تقریرات دروس خارج فقه

حضرت آیت الله سید محمد رضا مدرسّی طباطبائی یزدی (دامت برکاته)

سال تحصیلی ۹۳-۱۳۹۲

جلسه‌ی هفتاد و دوم؛ دوشنبه ۱۳۹۳/۱/۱۸

### مناقشه‌ی امام علیه السلام در بیان سوم

بیان سوم، استدلال به ذیل بعضی روایات بود که فرمود «فَإِذَا افْتَرَقَا وَجَبَ الْبَيْعُ»؛ یعنی هرگاه متبایعین از هم جدا شدند بیع لازم می‌شود که اطلاق آن شامل بیع معاطاتی نیز می‌شود. با این که دلالت این بیان بر لزوم بیع معاطاتی بالاطلاق تقریباً جای ابهام ندارد، ولی مرحوم امام علیه السلام در پاسخ می‌فرمایند:

۱. کتاب البیع (للإمام الخميني)، ج ۱، ص ۱۸۱:

و أما الاستدلال بذیل الروایة؛ أى قوله (عليه السلام) فإذا افترقا وجب البيع ففيه: أنه لا شبهة في أن الموضوع في صدرها و ذيلها واحد، فلو كان الموضوع في الصدر مطلق البيع أو مقيداً، كان في الذيل كذلك.

فحينئذٍ نقول: إن أصالة الإطلاق في الصدر تقتضي كون البيع - بلا قيد موضوع الحكم، و إطلاقه شامل للبيع بالصيغة و المعاطاة، سواء كانت لازمة واقفاً أم جائزة، و أصالة الإطلاق في الذيل تقتضي الوجوب مطلقاً، بعد الافتراق في الموضوع المأخوذ في الصدر، فيقع التعارض بينهما؛ لأن الوجوب المطلق يصادف البيع الجائز، فلا بدّ إما من رفع اليد عن إطلاق الذيل أو الصدر.

و على أى تقدير: لا يصحّ التمسك بالذيل لإثبات اللزوم في مورد الشكّ.

أما على الأوّل: فلأن الوجوب الحيثي لا ينافي الجواز، و لو قلنا: بالوجوب الفعلي و ارتكنا التقييد بالنسبة إلى الجائز على فرضه، كان التمسك به تمسكاً في الشبهة المصادقية للمخصّص.

و أما على الثانى: فلأن البيع في الصدر إذا اختص بالبيع اللازم، يكون في الذيل كذلك، فتصير الشبهة مصادقية، لا يجوز التمسك بالعامّ فيها، سواء كان التخصيص متصلاً، أم منفصلاً، لفظياً، أو لیباً.

هذا إن قلنا بصحة جعل الخيار لمطلق البيع و لو كان جائزاً، و لو قلنا: بعدم صحته، فلا بدّ أن يكون الموضوع في الصدر مقيداً لیباً، و الذيل تابع له، فصارت الشبهة مصادقية أيضاً. هذا كلّه مع الغضّ عن الروایات

✓ كتاب البیع (تقریرات، للخرم آبادی)، ص ۲۰۵:

و أما على الاحتمال الثالث فنقول: يعتبر في الحكم الذى كان بعد الغاية، اتحاد موضوعه مع موضوع المعنى، و بعبارة اخرى: الحكم الذى يكون

شبهه‌ای نیست که موضوع در صدر و ذیل روایت واحد است؛ یعنی اگر موضوع در صدر روایت که می‌فرماید «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَفْتَرَقَا» مطلق بیع، اعم از لازم و جایز باشد در ذیل هم که می‌فرماید «فَإِذَا افْتَرَقَا وَجَبَ الْبَيْعُ» موضوع مطلق بیع خواهد بود و اگر موضوع در صدر مقید بوده و مراد خصوص بیع لازم باشد ذیل هم این چنین خواهد بود؛ چراکه ذیل متفرع بر صدر و در سیاق آن می‌باشد.

حال اگر موضوع در صدر و ذیل روایت، مقید به خصوص بیع لازم باشد معلوم است که دیگر نمی‌توان برای اثبات لزوم بیع معاطاتی به این روایت تمسک کرد؛ زیرا روایت در واقع این چنین می‌شود: «البيع اللازم فيه خيار المجلس حتى يفترقا المتبايعان فإذا افترقا وجب البيع اللازم غير الجائز» لذا استدلال به این روایت برای اثبات لزوم بیع معاطاتی که نمی‌دانیم لازم است یا جایز، تمسک به عام در شبهه‌ی مصداقیه می‌شود. و اگر مخصص به نحو منفصل باشد تمسک به عام در شبهه‌ی مصداقیه‌ی مخصص منفصل می‌شود که درست نیست.

اما اگر موضوع در صدر و ذیل روایت، مطلق بیع اعم از لازم و جایز باشد - چنان که ظاهر عبارت است - دچار تعارض صدر و ذیل می‌شود؛ زیرا در واقع روایت این چنین می‌شود: «البيعان بالخيار سواء كان البيع لازماً او جائزاً حتى يفترقا فإذا افترقا وجب البيع مطلقاً يعني و إن كان البيع جائزاً» یعنی صدر می‌فرماید حتی در بیع جایز هم خيار وجود دارد، ولی ذیل می‌فرماید با افتراق متبايعين حتی بیع جایز نیز لازم می‌شود، در حالی که نمی‌توان به این ملتزم شد؛ چراکه بیع جایز به این معناست که هیچ وقت لازم نمی‌شود و جواز با

---

مفهوم الغاية و قد جعل منطوقاً بعد الغاية، يلزم أن يكون موضوعه نفس موضوع المغيّا، ففي المقام يلزم أن يكون موضوع قوله: «فإذا افترقا وجب البيع» - وهو الافتراق من البيع - نفس موضوع قوله: «البيعان بالخيار» أعني البيعين في البيع، فإن كان البيعان في البيع أعم من البيع الجائز و اللازم، يكون الافتراق أعم من البيع الجائز و اللازم، و إن كان مقيداً باللازم هناك فكذلك هنا؛ إذ هذا حكم مفهوم المغيّا.

و لا يخفى: أن الاستدلال منوط بوجود إطلاقين: أولهما: الإطلاق الموضوعي في قوله: «البيعان» بأن يكون شاملاً للجائز أيضاً حتى يشمل المعاطاة، و ثانيهما: الإطلاق الحكمي في قوله: «فإذا افترقا وجب البيع» بأن يكون للزوم من جميع الحثيات و الجهات، و إلا فلا يدل على لزوم المعاطاة، كما هو ظاهر، و مع فرض اتحاد موضوع المغيّا مع ما بعد الغاية و حفظ الإطلاقين، يلزم التنافي بين الصدر و الذيل؛ و ذلك لأن مقتضى الإطلاق الموضوعي - أعني عمومية البيع للزوم و الجائز - أن يكون حكم الوجوب و اللزوم حيثاً؛ لوضوح أن الجائز لا يصير لازماً بعد الافتراق، و مقتضى إطلاق الذيل أن يقيد البيع باللازم، فالأمر دائر بين تقيد الإطلاق الموضوعي و اختصاصه بالبيع اللازم، أو رفع اليد من الإطلاق الحكمي و جعله حيثياً، و على كلا التقديرين لا ينفعنا؛ إذ على فرض التقيد في الموضوع يبيء المحذور السابق؛ و هو الشبهة في المصدق، و على فرض رفع اليد عن إطلاق الحكم أيضاً يرتفع مورد الاستدلال؛ إذ ليس معناه لزوم المعاملة و وجوبها من جميع الجهات حتى يصلح للتمسك، بل من جهة خاصة. هذا على تقدير الإطلاق في الموضوع؛ أعني «البيعان».

و أمّا على فرض اختصاصه باللازم من الأول، فالأمر واضح؛ إذ هو من مصاديق الشبهة المصداقية، كما قرّر آنفاً و مكرراً.

لزوم سازگاری ندارد، لذا باید یا از صدر رفع ید کرد یا از ذیل.

رفع ید از ذیل، به این است که بگوییم مقصود از «وجوب البیع» وجوب حیثی است؛ یعنی فقط از حیث خیار مجلس واجب می‌شود و نسبت به حیث‌های دیگر و سایر خيارات ساکت است. [اگر چنین بگوییم دیگر نمی‌توان برای اثبات لزوم معاطات به ذیل روایت تمسک کرد؛ چون ذیل روایت فقط از حیث خیار مجلس بیان می‌کند که بعد از افتراق لازم است و نسبت به حیث‌های دیگر ساکت است، در حالی که ما به دنبال اثبات لزوم مطلق و فعلی معاطات هستیم؛ نه لزوم حیثی.]

راه دیگر رفع ید از اطلاق ذیل، آن است که بگوییم «وجوب البیع» گرچه وجوب حیثی و فقط از حیث خیار مجلس نیست، بلکه وجوب مطلق و فعلی است، اما نسبت به بیع جایز تقیید خورده است؛ یعنی «وجوب البیع إلا فی البیع الجائز». اگر چنین بگوییم باز نمی‌توان برای اثبات لزوم معاطات به آن تمسک کرد؛ چراکه تمسک به عام در شبهه‌ی مصداقیه‌ی منحصص می‌شود.

در صورتی هم که از اطلاق صدر روایت رفع ید شود و اختصاص به بیع لزومی داشته باشد، از آنجا که ذیل تابع صدر است ذیل نیز اختصاص به بیع لزومی پیدا خواهد کرد و در نتیجه تمسک به آن برای اثبات لزوم معاطات، تمسک به عام در شبهه‌ی مصداقیه‌ی منحصص خواهد شد.

بنابراین بیان سوم نیز در استدلال به ذیل «فَإِذَا افْتَرَقَا وَجَبَ الْبَيْعُ» برای اثبات لزوم معاطات ناتمام است.

### مناقشه‌ی دیگر امام علیه السلام نسبت به بیان دوم و سوم

امام علیه السلام مناقشه دیگری در ادامه [نسبت به بیان دوم و سوم] اضافه می‌کنند<sup>۱</sup> و آن این‌که: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ

---

۱. کتاب البیع (للإمام الخميني)، ج ۱، ص ۱۸۱:

و أمّا بالنظر إليها [الروایات] فهي على طوائف:

منها: و هي الأكثر ما لم يصرح فيها بالمفهوم، كقوله (عليه السلام) في صحيحة محمد بن مسلم البيعان بالخيار حتى يفترقا، و صاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام. و نحوها في عدم ذكر المفهوم صحيحة زرارة و رواية علي بن أسباط و الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبيه و غيرها.

و منها: ما صرح به، و هي صحيحة الفضيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: ما الشرط في الحيوان؟ فقال لي ثلاثة أيام للمشتري. قلت: و ما الشرط في غير الحيوان؟ قال البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما. و صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال أيما رجل اشترى من رجل بيعاً فبعها بالخيار حتى يفترقا، فإذا افترقا وجب البيع.

و منها: ما فيها حكاية فعل أبي جعفر (عليه السلام)، كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال إن أبي اشترى أرضاً يقال لها الغريض فلما استوجبها قام فمضى. فقلت له: يا أبت عجلت القيام! فقال يا بني أردت أن يجب البيع. و نحوها غيرها.

أما الطائفة الأولى: فلا شبهة في عدم دلالتها على المقصود، مع الغرض عما مرّ بيانه؛ فإن دلالتها مبنيّة على أن يكون المراد بـ «الخيار» ماهيته

المطلقة، حتى تدل الغاية على سلبها، فيدعى أنه ملازم للزوم، وهو غير مراد بلا ريب؛ لأن جعل الغاية لمهية الخيار المطلقة مع كونها واقعاً لخيار واحد فقط، و سائر الخيارات على كثرتها غير مغيية بالافتراق مستهجن، فلا بد من إرادة الخيار الخاص؛ أي خيار المجلس و لازمها سلبه خاصاً، و هو غير ملازم للزوم.

و منه يظهر الكلام في صحيحة الفضيل؛ فإن قوله (عليه السلام) فلا خيار محمول على الخيار المذكور في الصدر؛ لتبعية ذيلها لصدرها في ذلك، مع أن سلب ماهية الخيار مطلقاً مع ثبوت جميع الخيارات إلأ واحداً منها مستهجن.

فإذا كانت جميع الروايات بصدد بيان ثبوت خيار خاص، و سلب الخاص بعد الغاية لا لأنه المفهوم منها؛ ضرورة أن المفهوم الاصطلاحي إنما هو فيما إذا علق السنخ على الغاية لا الشخص لا يبقى ظهور لرؤية الحلبي في الإطلاق، و لا لبيان حكم آخر غير ما في سائر الروايات، فلا بد من حمله على الوجوب الحيثي.

و بعبارة أخرى: لو دار الأمر بين الحمل على الوجوب الفعلي المطلق، و الالتزام بأنها بصدد بيان أمر آخر غير ما في الروايات، و كذا الالتزام بخروج جميع الخيارات على كثرتها تقييداً، و بين الحمل على الوجوب الحيثي، فالترجيح للثاني، بل لو لم يكن إلأ الإخراج الكثير لكفي في تعينه. و أما الروايات الأخيرة، فمضافاً إلى ظهورها باعتبار قوله (عليه السلام) استوجبهما في البيع بالصيغة، و إلى بعد اشتراء الأراضى و القرى معاطاة، و تعارف البيع بالصيغة فيها، أنها قضية شخصية، لا يعلم الحال فيها، فلا إطلاق لها يشمل المعاطاة، فتدبر جيداً.

✓ كتاب البيع (تقريات، للخرم آبادي)، ص ٢٠٧:

و أما بالنظر إلى روايات هذا الباب فنقول: روايات الباب على أربعة أصناف:

أولها: ما ذكر فيه الخيار و غايته؛ أعنى الافتراق، كقوله: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» أو «حتى يفترقا».

و ثانياً: ما ذكر فيه ما بعد الغاية؛ «فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما».

و ثالثاً: رواية الحلبي: «أتما رجل اشترى من رجل بيعاً فهما بالخيار حتى يفترقا، فإذا افترقا وجب البيع».

و رابعاً: الروايات الحاكية لشراء الإمام عليه السلام أرضاً، و أنه عليه السلام قال: «فلما استوجبتها قمت فمشيت خطأ؛ ليجب البيع حين افترقنا».

[عدم دلالة أخبار الخيار على لزوم المعاطاة]

و البحث يقع في صدرها تارة، و أخرى في ذيلها، و قد عرفت أن مبنى الاستدلال - على فرض التمسك بمفهوم الغاية - كون المراد من «الخيار» ماهية الخيار و طبيعته، فيستفاد من تحديد هذه الماهية بالافتراق لزوم البيع بعده؛ لسقوط الخيار، و المفروض ثبوت إطلاق قوله: «البيعان بالخيار» فإن إطلاقه يقتضى ذلك.

و لكن نقول: هل يمكن الإطلاق فيه؛ بأن يكون مفاده تحديد الخيار بحصول الافتراق في جميع البيوع و الحالات؛ سواء كان حيواناً، أو مغبوناً فيه، أو معيوباً، أو لم ير المبيع أصلاً، أو كان غير ذلك من الفروض، ففي جميع التقادير و الحالات ترتفع ماهية الخيار بعد الافتراق و تلزم المعاملة؟ مع أننا نرى بالوجدان و الضرورة خلاف ذلك، و ليس من الخيارات ما كان محدوداً بهذا الحد إلأ خيار واحد؛ و هو المسمى بـ «المجلس» عند الفقهاء.

بل الظاهر عدم الإطلاق في «الخيار» للزوم التقييد المستبشع و المستهجن؛ إذ لا معنى لتحديد الخيار - بماهيته و طبيعته - إلى حد الافتراق، و تقييده بجميع الخيارات و خروج تمامها منه إلأ خيار واحد؛ بحيث لا يبقى في المحدود إلأ مصداق واحد، و هذا واضح. و عليه فلا إطلاق لقوله: «الخيار» و لا يشمل إلأ خياراً واحداً؛ و هو المجلس، فكأنه قال: «البيعان لهما خيار المجلس حتى يفترقا» و معلوم عدم دلالة ذلك على لزوم المعاملة بعد الافتراق حتى يتمسك به، فلا إطلاق له، خصوصاً مع ما في بعض الروايات من قوله: «و صاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام» أو قوله «و صاحب الحيوان ثلاثة...» فإن الظاهر - بل الصريح منه - أن المراد من الخيار في المغييا مصداق فارد، و فرد واحد.

و يظهر من هذا حال القسم الثاني من الروايات؛ و هو ما ذكر فيه بعد الغاية قوله: «فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما» «١» فإن الظاهر أن الخيار المسلوب هنا هو الخيار المحدود بالافتراق، و ليس خياراً آخر؛ لتفرعه على الافتراق الساقط لخيار المجلس، و هو ذكر لما فهم من الغاية.

و أما القسم الثالث و هو ما قيل فيه: «فإذا افترقا وجب البيع» فنقول: ظاهر الرواية اتحاد موضوع المغييا و ما ذكر بعد الغاية، فإذا كان المغييا خياراً

حَتَّى يَفْتَرِقَا» در مقام جعل طبیعت و مطلق خیار برای بیع نیست، بلکه در مقام جعل خیار خاص یعنی خیار مجلس می‌باشد و در نتیجه غایت هم برای خیار مجلس است و اصلاً نظر به سایر خیارات ندارد. روایت کَانَ این‌طور فرموده که: «متبایعان خیار مجلس دارند مادامی که در همان مجلسند، وقتی مجلسشان به هم خورد آن خیار مجلس ساقط می‌شود» لذا با تحقق غایت نمی‌توانیم بگوییم دیگر طبیعت خیار نیست؛ چه رسد به این‌که بگوییم جواز حکمی هم نیست؛ چون نامناسب است که منطوق اثبات خیار مجلس کند، ولی مفهوم نفی طبیعت خیار کند! علاوه آن‌که می‌دانیم غایت بقیه‌ی خیارات - مانند خیار حیوان، خیار عیب، خیار شرط و ... - افتراق نیست.

بنابراین مفهوم غایت و نیز تصریح به آن به صورت منطوق در ذیل، بیان می‌کند که با افتراق، وجوب حیثی برای بیع حاصل می‌شود؛ نه وجوب فعلی و مطلق؛ یعنی از حیث خیار مجلس واجب و لازم می‌شود، اما نسبت به حیث‌های دیگر [از جمله جواز حکمی] ساکت است. به تعبیر دیگر با تحقق غایت، سنخ خیار منتفی نمی‌شود تا ملازم با لزوم بیع باشد، بلکه با تحقق غایت فقط خیار مجلس منتفی می‌شود.

لذا از این جهت نیز تمسک به مفهوم غایت و نیز ذیل روایت برای اثبات لزوم معاطات درست نیست.

### ملاحظات بر فرمایش امام علیه السلام

۱. در بررسی فرمایش امام علیه السلام ابتدا باید به این مطلب رسیدگی کنیم که آیا حداقل ذیل روایت که می‌فرماید «فَإِذَا افْتَرَقَا وَجَبَ الْبَيْعُ» اطلاق دارد و مراد از وجوب، وجوب فعلی و از هر حیث است یا خیر؟ اگر فرمایش اخیر امام علیه السلام را بپذیریم که «وجب البیع» یعنی فقط از حیث خیار مجلس وجوب دارد، [پاسخ

---

واحداً فلا بد أن يكون المراد بوجوب البيع بعد حصول الغاية، وجوبه من هذه الجهة و الحیثیة، إذ لو كان له إطلاق من جميع الجهات و الحیثیات، فلعله يلزم منه التقييد المستبشع أيضاً؛ فإن وجود الخيارات بعد الافتراق بكثرتها لا إشكال فيه.

و بالجملة: ظاهر قوله: «فإذا افترقا وجب البيع» أنه ليس بصدد بيان مطلب جديد و قاعدة أخرى، بل هو بيان للمفهوم المستفاد من باقی الروایات، كما ذكر في بعض آخر منها بقوله: «فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما» أعنى خيار المجلس، فهو بيان للمفهوم الذي يستفاد من الغاية، و ليس إلّا وجوبه من حیث الخيار الخاص لا مطلقاً. مع أنه على الإطلاق يلزم التقييد و خروج الأكثر منه، و هو بعيد في الغاية، و مع عدم إطلاقه لا يبقى مجال للتمسك به، كما لا يخفى.

و الحاصل: أن الأمر دائر بين الإطلاق و التقييد المستبشع المستهجن عند العقلاء و العرف، و بين أن يكون الحكم فيها حیثياً و مقيداً بالخيار المذكور في المعنى؛ أعنى المجلس، و لا ينبغي الريب في أن الترجيح للثاني عند العقلاء و العرف، و لا إطلاق لها.

و أمّا القسم الرابع ففيه أولاً: أن الظاهر من بيع الأرض و أمثالها، بيعها بالصيغة عادة، لا بالمعاطاة، بل تزيد أيضاً بالكتابة و غيرها، مثل الإشهاد، و المعاطاة ليست إلّا في المعاملات المتداولة اليومية. و ثانياً: أنه قد ذكر فيه ما يدل على الإنشاء بالصيغة؛ و هو قوله: «فلما استوجبتها» فإن معنى الاستيجاب هو الإيجاب و القبول. و ثالثاً: أن هذه قضية خارجية لا إطلاق لها حتى يتمسك بها.

به فرمایشات دیگر ایشان چندان فایده‌ای ندارد<sup>۱</sup>، ولی اگر توانستیم وجوب و لزوم فعلی و از هر حیث را اثبات کنیم آن وقت نوبت به بررسی بقیه‌ی فرمایشات ایشان می‌رسد.

به نظر می‌رسد وجوبی که روایت بیان می‌کند وجوب از هر حیث و به تعبیر ایشان وجوب فعلی باشد؛ چراکه در صدر روایت که می‌فرماید «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ» طبیعت خیار را برای متبایعان جعل می‌کند؛ چون خیاری با خیار دیگر که تفاوت ندارد، به اعتبار اختلاف سبب، [فقهاء] خیار را به سبب اضافه کرده‌اند و الا خیار به معنای ملک فسخ عقد است و ماهیت آن با ماهیت خیار دیگر متفاوت نیست، هرچند ممکن است به خاطر اختلاف اسباب، احکام متفاوتی داشته باشند. پس روایت جعل خصوص خیار مجلس برای متبایعین نمی‌کند، بلکه طبیعت خیار را جعل می‌کند.

**إن قلت:** این که روایت غایت خیار را افتراق بیان می‌کند کشف می‌شود مقصود مطلق خیار نیست؛ چراکه غایت خیارات متعدد دیگر غیر از خیار مجلس افتراق نیست و اگر خواسته باشیم بقیه‌ی خیارات را به عنوان قید بر این روایت تحمیل کرده و استثناء بزنیم، همان‌طور که مرحوم امام رحمته الله فرمودند استهجان دارد.

**قلت:** این که جعل خیار برای چیزی دارای زمان و غایت باشد موجب نمی‌شود حقیقت خیار متفاوت شده و مقید به حصه‌ی خاص شود، کما این که وقتی گفته می‌شود «کلّ شیء طاهر حتی تعرف أنه قدر» یا «کلّ شیء لک حلال حتی تعرف أنه حرام بعینه» عرفان موجب تقیید طهارت و حلّیت نیست، [بلکه عرفان، غایت طبیعت طهارت و حلّیت است].

اما این که افتراق، غایت سایر خیارات نیست، پس چرا روایت [به صورت مطلق، نفی سنخ] خیار بعد از افتراق می‌کند؟! نکته‌اش این است که این خیار (مجلس) در هر بیعی وجود دارد و هیچ بیعی از آن مستثنی نیست [به خلاف خیارات دیگر که گاهی پیدا می‌شود]، لذا روایت به صورت ضرب قاعده در همه‌ی بیوع<sup>۱</sup> می‌فرماید: متبایعان دارای خیارند و این خیار تا وقتی است که از هم جدا نشده‌اند، وقتی که از هم جدا شدند دیگر بیع لازم شده و دیگر خیاری وجود ندارد. بله اگر در شرائط خاصی موضوع خیارات دیگر پدید آمد به صورت استثناء - هم از حیث اصل و هم از حیث غایت - از تحت روایت خارج می‌شود و این هیچ

---

۱. کما این که در بیع حیوان نیز به صورت ضرب قاعده تا سه روز خیار برای متبایعین قرار می‌دهد؛ چون این خیار در همه‌ی بیوع حیوان وجود دارد. (امیرخانی)

استهجانی ندارد.<sup>۱</sup> یعنی حتی اگر در روایت به این استثناء تصریح می‌شد که «البیعان بالخیار حتی یفترقا فإذا افترقا وجب البیع إلا بیعی که خیار عیب داشته باشد، خیار تدلیس داشته باشد، خیار رؤیت داشته باشد، خیار تأخیر داشته باشد و ...» هیچ استهجانی نداشت؛ چون مستثنی منه، بیع است؛ نه خیار و بیوعی که اتفاق می‌افتد و این خیار را ندارد بسیار است.

این نظیر آیه‌ی شریفه‌ی «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» است که چون عقود زیاد بوده و انواع لازم آن فراوان است به صورت ضرب قاعده که إفاده‌ی اطلاق می‌کند بیان فرموده به عقود وفا کنید و این که نسبت به عقود متعدد جایز - مانند هبه، شرکت، وکالت، مضاربه، عاریه و ... - تخصیص خورده، هیچ‌گونه استهجانی ندارد.

پس نتیجه این شد که هم صدر روایت و هم ذیل اطلاق دارد و با افتراق متبایعان وجوب فعلی که حتی نفی سایر خیارها و به طریق اولی نفی جواز حکمی می‌کند برای بیع ثابت می‌شود. خصوصاً با توجه به این که عرف بما هو عرف، بیع را لازم می‌داند و نزد عرف اصلاً بیع جایز وجود ندارد و خیار هم نزد عرف محدود است. اگر بیعی محقق شد آن بیع نزد عرف قطعی است و اگر جایی جواز وجود داشته باشد باید به تصرف و اعتبار شارع باشد، کما این که مثل خیار مجلس را عرف در بیع قائل نیست. وقتی دو نفر با هم بیع انجام می‌دهند به خاطر عدم افتراقشان که ممکن است تا دو روز هم طول بکشد عقلاء برای آنان خیار قائل نیستند. پس «البیعان بالخیار حتی یفترقا» خیار شرعی است، لذا وقتی ذیل روایت یعنی «إذا افترقا وجب البیع» به عرف إلقاء می‌شود این معنا را إفاده می‌کند که همان وجوب و لزومی که عرف برای بیع قائل بود، شارع بعد از افتراق قائل است؛ یعنی بعد از افتراق، بیع از هر حیث - حتی از حیث جواز حکمی - واجب می‌باشد.

بنابراین از آنجا که بیع معاطاتی عرفاً مصداقی از مصادیق بیع است به نظر می‌رسد بتوان با این روایت مبارکه اثبات لزوم آن کرد و مشکلی ندارد.

و الحمد لله رب العالمین

مقرر: عبدالله امیرخانی

---

۱. علاوه این که این خیار، هم برای بایع است و هم برای مشتری، به خلاف خیارها دیگر که معمولاً فقط برای یکی وجود دارد و بیع نسبت به طرف مقابل لازم می‌باشد. (امیرخانی)